١٩٤٨، أول صيغة تقترب من مفهوم المؤتمر الدولي لحل الصراع في المنطقة. وقد جاء هذا القرار اثر اغتيال الوسيط الدولي الكونت برنادوت الذي كان موكلاً، بموجب القرار الرقم ١٨٦، بتاريخ ١٤/٥/١٩٤٨، ليكون وسيطاً بين اطراف النزاع، وأن يبذل مساعيه الحميدة «لدى السلطات المحلية والطائفية في فلسطين»، من اجل ايجاد تسوية سلمية للوضع المستقبلي في فلسطين، وتأمين القيام بالخدمات العامة الضرورية لسلامة السكان ورفاهيتهم، بالاضافة الى تأمين حماية الاماكن المقدسة والمباني والمواقع الدينية في فلسطين[١].

وقد استندت الجمعية العامة الى التقرير الذي كان برنادوت أعدّه قبل اغتياله، فأصدرت قرارها الرقم ١٩٤، الذي تضمّن تشكيل لجنة ثلاثية تدعى «لجنة الامم المتحدة للتوفيق بشأن فلسطين»، اوكلت اليها القيام بمتابعة المهام التي اوكلت للوسيط الدولي، برنادوت، قبل اغتياله، وتقديم اقتراحات الى الجمعية العامة للامم المتحدة بشأن اقامة نظام دولي دائم لمنطقة القدس، وتسهيل اعادة اللاجئين وتوطينهم من جديد، واعادة تأهيلهم الاقتصادي، والاجتماعي، وكذلك دفع التعويضات عن ممتلكات الذين لا يرغبون في العودة.

عندما ظهرت تلك الصيغة، لم يكن وزن ونفوذ الاتحاد السوفياتي في المنطقة يمكّنانه من القيام بدور فاعل ومؤثر في تحديد هوية اللجنة، وطبيعتها، ووظيفتها. فقد كان الاتحاد السوفياتي حينها يتعرض لحملة شعواء من الحكومات العربية حتى قبل صدور قرار الجمعية العامة للامم المتحدة الرقم ١٨١ القاضي بتقسيم فلسطين. وبلغ الامر بالقيادة الفلسطينية، في ذلك الوقت، «حد أن وقفت تعلن رفضها تلبية دعوة المندوب السوفياتي الذي كان يلحّ على اجراء اللقاء مع مندوبها [في] اثناء بحث القضية الفلسطينية في هيئة الامم المتحدة العام ١٩٤٧»[٢].

والواقع ان تلك الصيغة لم يكن من شأنها أن تلقى أي اعتراض من جانب الاتحاد السوفياتي، ذلك انها جاءت بمثابة محاولة لتطبيق قرار الامم المتحدة الرقم ١٨١، الذي ايّده الاتحاد السوفياتي، ودافع عنه اندريه غروميكو في خطابه الشهير، في الامم المتحدة، ١٤/٥/١٩٤٧. فقد اعتبر غروميكو ان اي مشروع للحل في فلسطين يجب أن يأخذ بعين الاعتبار خصوصية وجود شعبين في فلسطين، هما العرب واليهود، «لكل منهما جذوره التاريخية... ولكل منهما مكانه البارز في اقتصاد البلد وحياته الثقافية». وذلك يعني أن اي حل لا يأخذ بعين الاعتبار الحقوق المشروعة للشعبين، «سواء بخلق دولة عربية مستقلة دون وضع الحقوق المشروعة للشعب اليهودي موضع الاعتبار، أو بخلق دولة يهودية مستقلة دون وضع الحقوق المشروعة للسكان العرب موضع الاعتبار»، لن يؤدي الى احلال تسوية عادلة.

وانطلاقاً من هذا التحليل، وضع غروميكو امكانية لتحقيق أحد حلّين: امّا اقامة دولة يهودية ـ عربيـة متساوية لليهود والعرب، «وهو الحل الاكثر جدارة بجذب انتباهنا»، أو تقسيم فلسطين الى دولتين مستقلتين (دولة يهودية ودولة عربية)، وهذا الحل «لا يمكن تبريره، الّا اذا ثبت أن العلاقات بين يهود وعرب فلسطين قد بلغت حداً من التوتر لا يمكن معه تحقيق التعايش السلمي بين الشعبين»[٣].

هذا الموقف تبلور، عند التصويت على قرار الامم المتحدة الرقم ١٨١، بانحياز سوفياتي واضح لصالح قيام دولتين، عربية ويهودية؛ وعلى اساسه، ايضاً، اعترف الاتحاد السوفياتي باسرائيل، حيث ظل يشكل احد الركائز الحاسمة لوجهة النظر السوفياتية لتسوية الصراع في المنطقة.